الانتفاضة التونسية ومسارات الإصلاح في الوطن العربي

د. مسلم بابا عربي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة – الجزائر

ملخص:
تردد خطاب الإصلاح السياسي في مختلف المنتديات والمحافل العربية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة بشكل غير مسبوق، واحتلت مواضيع الإصلاح والديمقراطية لأول مرة مجالا واسعا في الخطاب الرسمي العربي، ومهما كانت الأسباب أو العوامل التي شكلت هذا الوضع، فإنه شكل سابقة من حيث عدد المؤتمرات والمنتديات التي عقدت لتناقش المسألة سواء بمبادرة من الأكاديميين أو في سياق المساعي الحكومية الرسمية أو من قبل قوى المعارضة و أعضاء المجتمع المدني.
الكلمات المفتاحية: الانتفاضة التونسية، الاصلاحات السياسية، النظام الاقليمي العربي، تونس

Abstract:
The issue of political reform has been frequently mentioned in various Arab forums and meetings, during the first decade of the new millennium, in an unprecedented way; and it occupied, along with the issue of democracy, a wide range in the official Arab discourse. Whatever the reasons or factors that have shaped this situation, it sets a precedent in terms of the number of conferences and forums held to discuss this issue, whether at the initiative of academics, government officials, or the opposition forces and members of civil society.
Keywords: Tunisian uprising, political reforms, Arab regional system, Tunisia

مقدمة:

شُغل النقاش السياسي والأكاديمي العربي حول الإصلاح السياسي خلال العقد الماضي - بشكل مبالغ- بجدلية الداخل والخارج، وكان الانقسام واضحا على الأقل بين فريقين؛ دعاة الركون لإرادة الداخل ورفض المشاريع الإصلاحية المفروضة، بحجة أنها إملاءات الخارجية، وأنصار التعجيل بخطط الإصلاح حتى وإن جاءت وفق أجندة أجنبية فالأهم هو الغاية والنتيجة التي تحققها، بغض الطرف عن الداعي أو المروج لها. وخارج هذه الدائرة سعى فريق ثالث لاستجلاء مقاربات ومداخل الإصلاح الديمقراطي وخطواته العملية بين منظر للعوامل والحيثيات المحفزة لمسار الإصلاح ومصنف لأولويات التحول ومقدماته.

بالمقابل الأنظمة الرسمية العربية لم ترى في دعوى الإصلاح سوى حملة ابتزاز خارجية ترمي من خلالها القوى الغربية لفرض المزيد من التسويات على النخب الحاكمة مقابل الاستمرار في تأجيل وعود الإصلاح والانفتاح الحقيقي، الذي لا تجزم القوى الغربية ذاتها أن مخرجاته ستكون في خدمة مصالحها لو تم بصورة فعلية. مع ذلك قدرت تلك الأنظمة أنه من المجدي التناغم مع خطاب الإصلاح الذي ارتفع صداه في المنطقة العربية بعد 2001، ووفق هذا التوجه جاءت قمة تونس في ماي 2004 لتدرج على جدول

أعمال القادة العرب لأول مرة موضوع الديمقراطية والإصلاح السياسي، لينتهي البيان الختامي للقمة باعتماد ما عرف ب"**مسيرة التطوير والتحديث**".

وإذا كان ذلك الحراك غير المسبوق في المنطقة العربية الذي أحدثته المبادرات الغربية المختلفة لم يسفر عمليا عن الكثير من النتائج، باستثناء زيادة تكرار مفردات الإصلاح، الديمقراطية والانفتاح السياسي في مضامين الخطاب الرسمي في المحافل المختلفة، فإن **انتفاضة الشارع التونسي في ديسمبر من عام 2010** قد أعادت طرح قضية الإصلاح السياسي في سياق جديد، يفرض جدية التعامل مع أبعاده المختلفة. فالحالة التونسية تثير تساؤلات جوهرية حول الأجندة الداخلية الإصلاح السياسي في ظل المطالب الراديكالية التي يطرحها الشارع، وأولويات التحول في المراحل الانتقالية وأيضا حول التصورات المستقبلية لبناء الديمقراطية في وجود فواعل جديدة.

فإلى أي مدى يمكن للأنظمة العربية الاستمرار في تأجيل مطالب الإصلاح ؟ وهل تشكل الحالة التونسية نقطة تحول في التعاطي مع ضغوط الشارع وأوليات الإصلاح الحقيقي؟ .

هل تدفع نتائج الانتفاضة التونسية باتجاه تعزيز مسارات الإصلاح في الدول العربية خصوصا تلك التي لم تشهد حراكا شعبيا عميقا أفضى لسقوط النظم القائمة؟

أولا: الإصلاح السياسي في المنطقة العربية: الخطاب ورجع الصدى

01 تعريف الإصلاح السياسي:

إن الإصلاح السياسي من حيث هو آلية لإعادة النظر في البنى والأطر السياسية للدولة وكدا تطوير أدوات اشتغال النظام السياسي، بصورة دورية كل ما دعت الحاجة إلى تجديد مصادر شرعية النظام وتوسيع هامش المشاركة السياسية فيه، يعد ضرورة حتمية لكل نظام سياسي ليواكب التطور المستمر في البيئتين الداخلية والخارجية، فالإصلاح السياسي فكرة ترتبط بوجود واستمرار أي نظام. ومنذ بداية تأسيس الدولة الحديثة في المنطقة العربية طرحت فكرة الإصلاح بشكل مستمر في سياقات وظروف مختلفة.

وعلى الرغم من أن تاريخ المنطقة العربية الحديث والمعاصر قد حفل بالعديد من الحركات والدعوات الإصلاحية،[1] إلا أن قضية الإصلاح السياسي أصبحت تشكل تحدي حقيقي لدول المنطقة، منذ نهاية الحرب الباردة وتجلي معالم العولمة السياسية الرامية لتنميط الديمقراطية وفق النموذج الغربي وفرض البنى والقوالب القائمة في الغرب كأنماط جاهزة للتطبيق في أي بيئة سياسية.

ومنذ انحسار ما سمي بموجة التحول الديمقراطي الثالثة التي امتدت من أوربا إلى أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا وإفريقيا، أصبحت المنطقة العربية تشكل ما يشبه حالة الاستثناء في عالم اتسعت فيه رقعة الدول الديمقراطية، وتراجعت فيه بصورة جلية نظم الحكم السلطوية ومع وجود حاجة ملحة

لمباشرة إصلاحات جدية نحو مزيد من الحرية السياسية والديمقراطية، ظل الخطاب الرسمي العربي على المستوى القطري والإقليمي يتجاهل تلك الحقيقة.

2 الدعوة الغربية للإصلاح السياسي

من المهم الإشارة إلى إن دواعي الإصلاح السياسي ومبرراته، لم تولد فجأة في الوطن العربي مع مطلع القرن الواحد والعشرين ببروز التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، لتسوق المبادرات الغربية المختلفة مجموعة من الأولويات التي يجب التعامل معها من أجل تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية، بل على العكس من ذلك إن تجربة بناء الدول العربية ما بعد الاستقلال راكمت العديد من النقائص التي شكلت بصفة دائمة مصدر لحالة التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، وأدى الاستمرار في تجاهلها إلى تعميق الأزمة السياسية التي أصبحت أقرب إلى أزمة هيكلية مرتبطة بأسس ومقومات الأنظمة القائمة.

مع كل ذلك يكاد يرتبط الحديث عن الإصلاح السياسي في المنطقة اليوم بأجندة الإدارة الأمريكية في عهد "بوش" الابن، بحيث يتخذ العديد من تاريخ طرح مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" كنقطة الصفر في التأريخ لقضية الإصلاح السياسي بمختلف أبعاده في المنطقة.

حيث برزت ملامح الخطاب الأمريكي الجديد في نهاية سنة2002 من خلال ما سماه وزير الخارجية الأمريكي "كولين باول" مبادرة الشراكة لبناء الأمل للسنوات القادمة[2]، ثم تبعتها العديد من المبادرات الأخرى في أطر عديدة (مجموعة الثمانية، الاتحاد الأوربي، فرنسا+ ألمانيا...). .

غير أنه من الإنصاف الاعتراف أن أول توجه جاد نحو دراسة أزمة النظم السياسية العربية والبحث في أسباب الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية جسدته المبادرة التي دعا إليها "مركز دراسات الوحدة العربية" في نوفمبر تشرين سنة 1983 بعقد مؤتمر علمي ضم نخبة المفكرين العرب لبحث "أزمة الديمقراطية في البلاد العربية"[3]. ففي الوقت الذي شغلت فيه قوى الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة بدعم وتوطيد أنظمة استبدادية في الوطن العربي سعيا لكسب النفوذ في إطار الحرب الباردة، جاءت أولى المبادرات غير الرسمية العربية لتأكد على ضرورة نهج مسار الإصلاح السياسي وتبني خيارات تعزز فرص أكبر للمشاركة السياسية، بعد أن تم تأجيل تلك المطالب بحجج مختلفة، فالخطاب الرسمي قد أثرى القاموس السياسي بالكثير من الشعارات التي نجحت في تسويف المطلب الإصلاحي، من قبيل "لا ديمقراطية بدون تنمية" و "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، فالأولوية هي لتحرير الأراضي المحتلة واستكمال الاستقلال الوطني ثم للتنمية والبناء الاقتصادي. بيد أن حصيلة العقود الأولى من الاستقلال بينت أنه لا شيء من تلك الأولويات تحقق.

أكدت الكثير من الشواهد التاريخية القريبة تمتع الأنظمة العربية بقدرات معتبرة في مجال إدارة موضوع الإصلاح والديمقراطية نحو الوجهة التي تخدم امتصاص المطالب الإصلاحية وتوفير المزيد من الشرعية للوضع القائم، فالإصلاحات الدستورية التي شهدتها مصر في عقد السبعينات والمغرب والجزائر والأردن وتونس والكويت في الثمانينات من القرن الماضي، التي تواكبت مع موجة انحسار الشمولية في العالم، واتجاه العديد من الدول نحو الديمقراطية، لم تكن في حجم الآمال التي عقدت عليها وكانت محصلتها تعميم اعتماد الآلية الانتخابية، أو ما يعرف بالنزعة "الانتخابية" أي انتخابات بدون ديمقراطية، إضافة إلى تصميم الدساتير لتقنين الحكم التسلطي، أي إعادة إنتاج "التسلطية بوجه ديمقراطي"[4].

فما يميز حالات الإصلاح في العديد من التجارب العالمية، أن السلطة تصل في مرحلة تاريخية محددة إلى قناعة أن من مصلحتها، نتيجة لتغير الظروف في البلد أو الظروف الدولية أن تغير أدوات حكمها، أو أن تضفي مزيدا من التحسينات على واجهة الحكم ليبدو أكثر قبولا، وفي الحالات التي قاد فيها الإصلاح إلى تحول ديمقراطي أفلتت المبادرة من يد النظام وتحول الإصلاح الجزئي إلى مدخل لإصلاح حقيقي وعميق، لكن "الاستثنائية العربية" المعاصرة تكمن في أن المبادرة لم تفلت من يد أي نظام وبقي النظام يمسك بزمام عملية الإصلاح تقدما وتراجعا، أي أنه في حالات عديدة بقي يملك حتى المبادرة للتراجع عن إصلاحات قام بها.[5]

3 الخطاب الإصلاحي العربي الرسمي:

بالرجوع إلى الخطاب العربي الرسمي بعد طرح ما عرف بمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" أو الجديد، نجد أن تحولا مهما قد طرأ منذ القمة العربية في تونس سنة 2004 التي تميزت باعتماد وثيقة "مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي"، بحيث وخلافا لما درجت عليه تقاليد الجامعة العربية أخذت مسالة الديمقراطية والإصلاح السياسي هامشا أوسع من اهتمام المشاركين في القمة، وحتى وإن جاءت عبارات البيان الختامي محتشمة ومختزلة لتتحدث على مواصلة مسيرة التحديث "واستمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحقيقا لتقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرة بما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية وظروف كل دولة وامكانيتها"[6]، فإننا نلمس بعض التغيير في من خلال تضمين "إعلان تونس" عبارات جديدة على أدبيات القمة كـ "تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وتعزيز دور مكونات المجتمع المدني....توسيع مشاركة المرأة ...ودعم حقوقها.."[7].

وبمناسبة القمة العربية السابعة عشر بالجزائر عاد أيضا موضوع الإصلاح السياسي ليدرج على جدول الأعمال من خلال تضمين البيان الختامي تجديد القادة العرب "تأكيدهم مواصلة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي تجاوبا مع تطلعات الشعوب العربية وانسجاما مع التحولات التي يشهدها العالم وتقديرهم لما لقيه بيان القمة العربية في تونس من اهتمام واستحسان المجتمع العربي والدولي"[8].

وعلى الرغم من الصخب الكبير الذي أحدثته قضية الإصلاح السياسي في قمتي تونس والجزائر فإن أقصى ما توصل إليه المؤتمرون من آليات عملية بشأن هذه القضية هو تكليف الأمين العام للجامعة بإعداد تقارير دورية حول تقدم علمية الإصلاح السياسي في الأقطار العربية، وهو ما يكشف المستوى الحقيقي لتعاطي الأنظمة الرسمية القضية.

إن التعامل الرسمي العربي مع قضية الإصلاح يكشف بداية أن هناك إقرارا ضمنيا واعترافا غير مباشر بأن ما تم خلال عقود الثمانينات وبداية التسعينات لم يكن سوى تحسينات شكلية بحثا عن شرعية جديدة لأنظمة تسلطية ترفض إحداث تغييرات حقيقية في بنيتها وآليات اشتغالها الفعلية. وعلى الرغم من تأكيد البيانات المختلفة أن الرغبة في التوجه نحو الإصلاح كانت نابعة من إرادة ذاتية ورغبة داخلية، فإن شواهد كثيرة تبين أن هذا التوجه لم يكن في الواقع سوى رجع صدى للضغوط الخارجية، ورد فعل للسياسيات الغربية الجديدة تجاه المنطقة، ولا أدل على ذلك من تراجع ترتيب الإصلاح السياسي في أولويات القمم العربية التالية بتراجع وتيرة الخطاب الأمريكي عن الديمقراطية في المنطقة، خصوصا عقب النتائج غير المشجعة بالنسبة للغرب التي أفضت إليها بعض التجارب الانتخابية في المنطقة، وخاصة التجربة الفلسطينية.

ثانيا: مستويات الاستجابة لمطالب الإصلاح في المنطقة

من الواضح أن طرح الولايات المتحدة والقوى الغربية لقضية الإصلاح السياسي كأولوية بالنسبة لدول المنطقة، بغض الطرف عن صدق النوايا أو زيفها وبعيدا عن التقدير الأخلاقي والقيمي لمدى أهلية تلك القوى لطرح أو قيادة مبادرة الإصلاح، قد حرك المياه الراكدة في المنطقة وصنع حركية مميزة على صعد مختلفة.

لقد تعددت المنتديات والمحافل الرسمية وغير الرسمية في المنطقة العربية الداعية والمنظرة لبرامج الإصلاح وكثرت الوعود الرسمية بالانفتاح والديمقراطية، لكن من المهم أن نحاول تقدير حجم ما تحقق أو أنجز على الأقل في النصف الثاني من العقد الماضي، لقياس مدى تجسيد تلك الوعود.

فبعض الدول العربية شهدت سجالات ونقاشات واسعة حول أولويات الانفتاح السياسي وبرامج تعزيز الممارسة الديمقراطية، وعايشت أخرى بعض الخطوات العملية من خلال مباشرة إصلاحات دستورية، مثل ما حصل في **مصر سنة 2005 و2007 والجزائر 2008** حيث اتجهت القيادة السياسية في كلا البلدين إلى اعتماد جملة من التعديلات الدستورية بهدف "دعم مسار الإصلاح السياسي وتعزيز الممارسة الديمقراطية".

ففي ظل ضغوط خارجية واضحة ومطالب داخلية ملحة لمباشرة إصلاح السياسي فعلي، وفي سياق التزام رسمي معلن بانتهاج خطوات حقيقية نحو بناء الديمقراطية، تتم الدعوة في مصر والجزائر لتعديلات دستورية تتزامن مع استحقاقات انتخابية مهمة، مما يعزز الآمال بإحراز تقدم ولو بسيط في سبيل زحزحة النظم الاستبدادية القائمة.

انصب التعديل الدستوري في مصر سنة 2005 على مادة وحيدة من الدستور وهي **المادة الشهيرة 76**، حيث جاء في نص المبادرة التي طرحها الرئيس المصري في فبراير من ذات السنة، الرامية لدفع مسار الديمقراطية، اقتراح بتعديل شامل لنص المادة لتتيح للمرة الأولى في تاريخ مصر الحديث إمكانية اختيار رئيس الجمهورية عبر انتخابات مباشرة بدل طريقة الاستفتاء التي كانت معتمدة من قبل[9]. وعلى الرغم من الدعاية الواسعة التي روجت من خلالها الأجهزة الحكومية للمزايا التي حققها إقرار التعديل، إلا أن النتائج الحقيقية لاستفتاء مايو 2005 كانت مخيبة وأفضت إلى تكريس الوضع السياسي القائم، وأجلت أمكانية حدوث أي تغيير سياسي عبر القنوات الشرعية. فنص المادة الجديد على حد وصف الفقيه الدستوري **"يحي الجمل"** هو الأسوأ شكلا ومضمونا، فنصها يمكن اعتباره أطول نص يمكن تصوره بالنسبة لمادة دستورية، أما من حيث الأحكام فهذه المادة أقرت على الأقل عقبتين أمام إجراء انتخابات تعددية حقيقية، الأولى هي وضع جملة من الشروط التعجيزية للترشح لمنصب رئيس الجمهورية، لا يقدر على تحقيقها سوى حزب الأغلبية البرلمانية تقريبا، وثانيها تقليص دور القضاء في الإشراف على الانتخابات، وكلاهما يحد بشكل كبير من فرص تحقيق تداول سلمي على السلطة عبر انتخابات تنافسية ونزيهة[10].

إذا من المهم الملاحظة أن إصلاحات دستورية تتم باسم الإصلاح السياسي وفي مناخ يتسم ظاهريا بتزايد الضغوط الخارجية والداخلية على النظام، مع ذلك تنتج مخرجات في الاتجاه المضاد للديمقراطية، بهذه الصورة يمكن قياس المستوى الحقيقي لتفاعل النظم العربية مع قضية الإصلاح السياسي.

وعلى نفس النهج سار الإصلاح الدستوري لسنة 2007، وإن جاء مختلفا من حيث الشكل لشموله عددا كبيرا من مواد الدستور بلغت 34 مادة، ومن الميزات غير المحمودة للتعديلات التي تشمل العديد من المواد وتطرح للاستفتاء في سلة واحدة، هو تمييع رأي المستفتي حين تتعدد جوانب التعديل، وكذا إمكانية توجيه النقاش حول بعض البنود على حساب بنود أخرى قد تكون أكثر أهمية.

إن محصلة استفتاء مارس 2007 كانت باختصار إقرار إبعاد الانتخابات عن الإشراف القضائي، الذي كان يعتبر مكسبا مهما تم التراجع عنه بحجج واهية، إضافة إلى وضع المزيد من العقبات أمام مشاركة الأحزاب السياسية في الاستحقاقات الانتخابية[11].

في الجزائر رافع رئيس الجمهورية سنة 2008 في خطاب له من أجل إصلاحات سياسية ترمي إلى تكريس سيادة الشعب في اختيار من يقوده بحرية ودون قيود، وترقية دور المرأة ومكانتها السياسية، كتمهيد لمشروع التعديل الدستوري الذي تم طرح لاحقا على البرلمان[12]. التعديل الذي وإن تعددت أهدافه حسب

الخطاب الرسمي، فإن هدفه الحقيقي والذي يكشفه الطابع المستعجل الذي حمله، هو رفع القيد عن رئيس الدولة في سعيه لتمديد عهدته الرئاسية التي يحددها دستور1996 بعهدة من خمسة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وهي وفقا لذلك تنتهي نظريا في أفريل2009. إذا مرة أخرى يتم باسم "الإصلاح السياسي وبناء الديمقراطية" إدراج تعديلات دستورية تسير في الاتجاه المعاكس وتدفع باتجاه التنازل عن مكاسب مهمة تحققت. وبذلك تكون الجزائر ثالث دولة عربية بعد مصر وتونس تبنت قيد تحديد العهدات الرئاسية بحجة تعزيز فرص التداول السلمي على السلطة ، قبل أن تتراجع عنه تباعا مصر سنة 1977، تونس سنة2002، فالجزائر في 2008.

وإذا استثنينا التجربة الموريتانية القصيرة التي بدأت بانتخابات الرئاسة سنة 2007 وسرعان ما أجهضها – كما جرت العادة- انقلاب عسكري، لم تشهد الدول العربية خطوات جريئة على مسار الإصلاح السياسي، في حين تعززت النزعة **"الانتخابية العربية"** بمزيد من الاستحقاقات في دول مختلفة، فشهدت بعض الدول الخليجية انتخابات محلية وتشريعية للمرة الأولى، كما شهدت دول أخرى تعزيز مبدأ الانتخابات الدورية لكن بتنافسية محدودة، وعزوف شعبي واسع[13].

انتهى المخاض الإصلاحي الذي شهدته المنطقة العربية بداية من سنة 2004 إلى نتائج مخيبة وتمكنت الأنظمة القائمة مجددا من توظيف عناصر الخطاب الإصلاحي لصالح مسارات غير ديمقراطية، فأصبحت النصوص الدستورية المصممة على المقاس، والانتخابات الشكلية المعروفة النتائج مسبقا، وأحزاب المعارضة الصورية عناصر مألوفة في الديكور الجديد للأنظمة القديمة العصية على التغيير.

إن النهايات المخيبة للمشروع الإصلاحي العربي قد تكون في الواقع مرتبطة بعدة المتغيرات لكن من أهم الفرضيات التي لقيت إجماعا واسعا بين المهتمين بالتحولات السياسية في المنطقة هي كون الإصلاح السياسي لم يكن خلال تلك الفترة مطلبا شعبيا بدرجة أولى، فالشعب الذي هو القوة الدافعة الأساسية لحركة الديمقراطية قد خرج تمام من مجال السياسة، فالتصويت في الانتخابات نادرا ما يصدر عن موقف سياسي، والمعارضة السياسية المنظمة معزولة بصورة تامة تقريبا عن الجماهير، أما الحكومة ذاتها فلا تنشئ سوى علاقة بيروقراطية مع الجماهير ولم تعد تستطيع تعبئتها بالأساليب التقليدية، حيث يبدي الناس عدم اكتراث تام بالشأن السياسي أو الشأن العام عموما[14].

يبدو جليا أن النزعة النخبوية كانت صفة مميزة للنضال من أجل الديمقراطية خلال العقد الماضي على الأقل، ومهما تعددت الأسباب المفسرة لهذه النزعة، فالمؤكد أن بعد الجماهير الواسعة عن دعم المشروع الإصلاحي كان من بين الأسباب الفارقة في ضعف الحركة المطلبية من أجل الإصلاح في مواجهة منظومة الاستبداد السياسي.

ثالثا: في دروس التجربة التونسية

قبل انتفاضة الشارع التونسي في نهاية ديسمبر سنة 2010، كانت هناك جملة من المعطيات السياسية الداخلية والخارجية التي أغرت النظام القائم في تونس بالاستمرار في سياسية خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء، شأنه في ذلك شأن معظم الأنظمة العربية التي استغلت تراجع الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة "أوباما" عن خطابها المنادي بالديمقراطية والإصلاح في المنطقة، وكذا ضعف التجنيد والتعبئة الشعبية خلف المطالب الإصلاحية الداخلية للاستمرار في تضييق نطاق الحريات السياسية، وقمع قوى المعارضة، في غياب تام لأي توجه إصلاحي حقيقي.

بالنسبة للكثير من الأكاديميين كانت تونس من خلال تجربتها الرائدة في التنمية الاقتصادية والتحديث الاجتماعي في العقود الماضية تقدم نموذجا رائدا في المنطقة العربية، بل رأى فيها البعض رهانا ناجحا لحدوث تحول سياسي حقيقي عبر الطرق السلمية بالنظر لعديد المؤشرات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية.

إذ يلخص الكاتب "عزمي بشارة" وضع تونس بأنها تشكل حالة فريدة، تتوفر فيها الظروف والشروط التاريخية للتحول، لكن الدولة ترفض أن تؤدي دورا باتجاه الانتقال إلى الديمقراطية، بحجة أن المجتمع غير جاهز. ما يميز هذه الدولة هو وجود "تاريخ من التجانس القومي والديني، وتاريخ للهوية الوطنية والحدود السياسية طويل نسبيا وسابق على التقسيم الاستعماري، وطبقة وسطى واسعة متعلمة نسبيا في ظل اقتصاد سوق، ومع ذلك تقرر النخبة الحاكمة أن تدعم وتعزز النظام السلطوي وتمنع الحريات بحجة أن الشعب غير جاهز، وأن الديمقراطية سوف تأتي بقوى أصولية غير ديمقراطية إلى الحكم".[15]

1.مبادرات الإصلاح السياسي في تونس:

تاريخيا شهدت تونس ميلاد أول دستور في الوطن العربي سنة 1860، كما أرست إصلاحات "خير الدين التونسي" خلال نهاية القرن التاسع عشر تقاليد دستورية راسخة، كان لها الأثر البالغ على تجربة بناء الدولة التونسية الحديثة، فالفكر الدستوري والحقوقي التونسي يجد جذوره التاريخية الأولى في كتابات "خير الدين باشا"(1822-1890) و"أحمد بن أبي ضياف"(1803-1874).[16]

أما أهم القواعد الناظمة للحياة السياسية في ظل الدولة التونسية الحديثة ما بعد الاستعمار، فقد تضمنها دستور الفاتح جوان 1959 أول دستور في تونس المستقلة، والذي وصف بالنص في اللبرالي في محتواه بالنظر إلى السياق والظرف التاريخي الذي صدر فيه.[17]

وبالرغم من طبيعة نظام الحكم الذي تميز بالنزعة الفردية خلال مراحل عديدة من تاريخ تونس المعاصر كان للنصوص الدستورية مكانة مهمة، فالنظام الحاكم في عهد "بورقيبة" أو "بن علي"، حتى وان افتقد للمشروعية الشعبية بالمعنى الديمقراطي فقد كان حريصا على مبدأ الشرعية الدستورية.

من الضروري أيضا الإشارة إلى أن تجربة البناء والتحديث في تونس لم تكن تجربة ناجحة على كل الأصعدة، فالدولة وإن كنت سابقة من حيث جغرافيتها السياسية وخطوط حدودها على الوجود الاستعماري فإنها من جهة آلية إدارتها للحكم ونمط علاقتها بمواطنيها هي نتاج الإرث الاستعماري، "فدولة الاستقلال لم ترث عن الإدارة الاستعمارية الهياكل والمؤسسات فقط بل ورثت أيضا أسلوب إدارة الحكم ونمط العلاقة بالمحكومين وهي في مجملها علاقة انفصالية وعمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته بصورة فوقية"[18].

لقد كان من نتائج عملية "التحديث المشوه" الذي استهدفت من خلاله الدولة الناشئة استيراد أدوات السلطة السياسية، أي أدوات الإكراه والخضوع دون المؤسسات السياسية المدنية، أننا نشهد اليوم اختلالا واضحا بين دولة تزداد قدرة على الضبط الوقائي والردع العقابي مصحوب بنزعة تدخلية هائلة في فضاءات الحياة الخاصة والعامة مقابل مجتمع مفكك الأوصال، لتتحول الدولة في النهاية إلى آلة ضخمة للرقابة والعقاب الجماعي بدل أن تكون أداة في خدمة الشأن العام، ذلك ما يمكن وصفه "بالتحديث من دون حداثة"[19].

يمكن تلخيص التاريخ السياسي لتونس المستقلة ما قبل الانتفاضة الشعبية في مرحلتين بارزتين المرحلة الأولى هي العهد "البروقيبي" الذي تميز بوجود زعامة ملهمة متمتعة بشرعية تاريخية وحضور خطابي وكرزمي قوي، تجلت من خلاله ملامح نظام حكم فردي تسلطي يتماها فيه شخص الحاكم مع الدولة.

أما المرحلة الثانية فهي فترة حكم "بن علي" التي بدأت بالانقلاب الأبيض على الرئيس الأسبق في ما يعرف ب"التحول" أو "العهد الجديد" هذا العهد الذي بشر سنة 1987 بوعود الديمقراطية والانفتاح وإقامة دولة القانون.

التوجه الإصلاحي داخل النظام التونسي كشف عن بعض ملامحه المحتشمة خلال فترة الرئيس بورقيبة من خلال اعترافه للمعارضة بحق انشاء الأحزاب السياسية في أفريل 1981، لكن هذا التوجه سرعان ما تعرض للانتكاس بسبب فرض حالة الطوارئ عقب "انتفاضة الخبز" في يناير عام 1984.[20]

لكن أبرز الإصلاحات السياسية التي عرفها النظام في تونس هي تلك الإصلاحات التي رافقت وصول بن علي إلى سدة الحكم سنة 1987، حيث واكب التحول الذي طرأ على قمة النظام في تونس جملة من الإصلاحات السياسية المهمة، كإنشاء المجلس الدستوري، إصدار قوانين الأحزاب والجمعيات، إقرار تحديد العهدات الرئاسية، تحت شعار إقامة "دولة القانون والمؤسسات"، فالمقولة التي كانت ترتبط بخطاب المنظمات الحقوقية وأحزاب المعارضة أصبحت شعار "العهد الجديد" وقاعدة برنامجه السياسي، فيما يشبه الاستيلاء على أحد أهم مفردات الخطاب السياسي المعارض.[21]

"قدم بن علي نفسه منذ توليه الحكم كزعيم إصلاحي مضطلع بمهمة وضع أسس الديمقراطية والتعددية وتكريس دولة القانون والمؤسسات"[22]، حيث استهل فترة حكمه بإصدار جملة من النصوص القانونية الرامية لتعزيز ضمانات حقوق الإنسان كمؤشرات واقعية لإثبات صدق النوايا بشأن المشروع الإصلاحي الموعود؛ في 26 نوفمبر 1987 عدل قانون الإجراءات الجزائية لتقييد مدة الوضع تحت النظر وحماية الموقوفين من التعذيب أو أي ممارسات قمعية، في 29 ديسمبر 1987 إلغاء محكمة أمن الدولة.[23]

بيد أن الخطوات الأكثر جرأة كانت إقرار مجموعة أخرى من النصوص أكثر أهمية في مسار الانفتاح السياسي كقانون 3 ماي 1988 المتعلق بالأحزاب السياسية الذي يعتبر أول قانون خاص بالأحزاب، حيث كانت في الماضي محكومة بقانون الجمعيات الصادر في نوفمبر 1959، قانون الاحزاب الجديد وإن لم يصل إلى مستوى اعتماد نظام الإخطار الذي هو الضامن لحرية تأسيس الأحزاب السياسية، بل أبقى أمر منح الاعتماد للأحزاب بيد وزارة الداخلية، إلا أنه يعتبر مرحلة جد متقدمة في مجال إقرار الحريات السياسية. وقبل ذلك كان نظام بن علي قد أسس مجلس دستوري في 16 ديسمبر 1987 ذو طبيعة استشارية مهمته تقديم الرأي بشأن دستورية القوانين.

في 25 جويلية 1988 بلغ الإصلاح السياسي مستوى آخر بإقرار إصلاح دستوري شمل ثمانية فصول من الدستور التونسي، تضمنت مزيد من الضمانات لبناء دولة القانون والمؤسسات، وذلك من خلال تحديد العهدات الرئاسية بحيث لا يمكن تجديد انتخاب الرئيس اكثر من مرتين، وتحديد السن الدنيا والقصوى للترشح لمنصب رئيس الجمهورية (إلغاء الرئاسة مدى الحياة)، وكذا النص على إلغاء الانتقال الآلي للرئاسة إلى الوزير الأول في حال حدوث مانع، أو وفاة الرئيس، وتعيين رئيس مجلس النواب بدلا منه كرئيس انتقالي. تتويج هذا المسار كان بالسعي لبناء وفاق وطني من خلال ميثاق وطني دعيت إليه المعارضة، وتم التوقيع عليه بعد مناقشات شاركت فيها مختلف القوى السياسية، الأحزاب والنقابات.[24]

2. إصلاحات في طور التراجع :

مرحلة الانفتاح السياسي، التي أخذت منحى تصاعدي في الفترة ما بين 1988 و1990 شهدت نوعا من التباطؤ، ثم التراجع في المراحل التي تلتها، تحت مبررات ومسوغات مختلفة. فالبرنامج الإصلاحي لم يفي بكل بنوده خصوصا ما تعلق منها بدسترة هيئة الرقابة الدستورية الممثلة في المجلس الدستوري الذي بقي تنظيمه خاضع للقانون العادي زيادة على طبيعته الاستشارية، وكذا تعزيز استقلالية القضاء التي بقيت مجرد شعار بدون ضمانات وآليات فعلية، بالإضافة إلى النظام الانتخابي المعتمد الذي ساهم في تكريس هيمنة الحزب الحاكم على كل أجهزة الدولة، في ظل حضور محتشم لأحزاب المعارضة.

المنجزات المحققة من قبل النظام الجديد لم تصمد طويلا أمام أولى الاختبارات الفعلية، حيث سرعان ما تم التراجع على الكثير من المكتسبات المحققة، لتتجلى الملامح الحقيقية لنظام سياسي قمعي تسلطي، ففي ظل افتقاد الحاكم الجديد لتونس للشرعية التاريخية التي تمتع بها سلفه، وفي غياب أي قدرات

خطابية أو حضور معنوي يذكر، كان العنف البوليسي والرقابة الأمنية المشددة الأدوات الرئيسية للحكم، إذا أصبحا نمطا راسخا ودائما في إدارة الحكم وتسيير شؤون السياسة، وأصبحت المسائل السياسية خاضعة لسلطة البوليس والمخابرات[25].

إختار النظام في مواجهة صعود التيار الإسلامي التضحية بمنجزات دولة القانون في سبيل البقاء في سدة الحكم، فالعنف البوليس والتضييق الشديد الممارسين من قبل النظام التونسي ضد قوى المعارضة كان يجد تبريره بالخشية من "الخطر الأصولي" أو "قوى التطرف الديني" المتربصة بمكتسبات الحداثة والتنمية في تونس، مقدما بذلك صورة نمطية للعديد من الأنظمة العربية التي كانت تفرض قوانين الطوارئ وتقيد الحريات الأساسية بحجة الخوف من "الخطر الإسلاموي"، وتعمل على تكييف وتعديل النصوص الدستورية لتستمر في الحكم بحجة أن الاستمرارية تحقق الاستقرار، الذي هو مفتاح التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

3. الحراك الشعبي كبديل لحالة الانسداد السياسي:

لم تفضي سياسات الانفتاح التي انتهجها النظام في تونس إلى إرساء تجربة ديمقراطية حقيقية، حيث يمكن وصف الوضع في تونس في بداية الألفية الجديدة بالتحول غير المكتمل أو المسار الذي لم يبلغ منتهاه، فوتيرة الإصلاح شهدت نوع من التباطؤ، بل التراجع والنكوص أيضا على ما تحقق، على المستوى الدستوري شهدت تونس في جوان 2002 تعديل دستوري كان هدفه الأساسي رفع القيد أمام تجديد العهدات الرئاسية، وهو ما شكل تراجعا كبيرا عن مكسب ديمقراطي حققه تعديل سنة 1988، أما على مستوى الممارسة السياسية، فإن الانتخابات المتوالية خلال عقدين من الزمن لم تعزز فقط وجود الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) كحزب مهمين على مختلف المجالس المنتخبة، بل ساهمت في تحقيق تماهي الحزب مع الدولة، بشكل جعل من الأخيرة وسيلة في يد الحزب.

حالة العجز أو الجمود السياسي التي كانت محصلة منطقية لسياسة التضيق والقمع المنتهجة تجاه قوى المعارضة، وللممارسات السلطوية التي أفرغت البرامج الإصلاحية من محتواها، حاول النظام تجاوزها بالترويج لصورة مغايرة عن تونس المستقرة والمزدهرة اقتصاديا، حيث كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلاسيكية (نسبة النمو، نسبة البطالة، متوسط الدخل الفردي، نسب التضخم...) تكشف عن وضع اقتصادي مستقر وتبرز حجم المنجزات التنموية الهامة وغير المسبوقة مقارنة بدول المنطقة.

مكتسبات حاول النظام توظيفها في بناء مشروعية سياسية هشة تخفي حالة الانسداد والتخبط التي كان يعيشها، فالنظام كان مفتقدا لآليات داخلية لتجديد ذاته، ولم يتمكن من بلورة أي بدائل تنهي حالة الرئاسة "مدى الحياة" التي كانت مجسدة بصورة فعلية، كما أن فرص التغيير السلمي عبر القنوات الشكلية والرسمية كان خيارا صعبا إن لم يكن مستحيل بالنسبة لقوى المعارضة التي دخلت اللعبة السياسية الرسمية، وحتى المكتسبات الاقتصادية التي تغنى بها النظام الحاكم، لم تكن متاحة لجميع

المواطنين في ظل غياب عدالة توزيعية وغياب الشفافية وآليات الرقابة، وأي أزمة اقتصادية داخلية أو خارجية كانت ستقضي على التوازنات الهشة التي حاول النظام بناءها بين الحراك المجتمعي والحركية السياسية.[26]

لقد كانت الانتفاضة الشعبية في تونس حركة اجتماعية مطلبية بالأساس، شكلت النقابات المهنية طليعتها الأولى، كما وجدت في الشباب العاطل على العمل رافدا مهما لها وهو ما أسقط ورقة التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو ومؤشرات التطور المختلفة، التي طالما تباهى بها النظام، لقد صدّقت الحالة التونسية مقولة أن التنمية الاقتصادية في بيئة سياسية تغيب فيها معايير المحاسبة والمسؤولية وتفتقد للشفافية في التسيير لا يمكنها سوى أن تغدي وتدعم منظومة الفساد الاقتصادي والسياسي.

إن الأنظمة البوليسية تبني استراتيجيتها القمعية على أساس الترهيب والترويع، فهي لا تعاقب كل المعارضين والمناوئين، بل تعمل على إشاعة الخوف في النفوس حتى لا يفكر المعارض في الإفصاح عما يفكر به، ولا يجرؤ الرافض لسياسيات الحكومة على التظاهر أو الاحتجاج. إن ما يحول بين الشارع والتعبير بحرية عما يريده هو حاجز الخوف، الذي تشكل عبر تجارب عديدة وبتواتر روايات كثيرة عن معارضين نكل بهم وناشطين تعرضوا للتعذيب والاختفاء القصري، لكن حاجز الخوف هذا سرعان ما ينهار إذا ما دخلت الحكومة لعبة المواجهة المباشرة مع قوى الشارع، ففي الحالة التونسية أدى أسلوب القمع المنتهج ضد المدنيين إلى سقوط مئات الضحايا في بضعة أيام من الاحتجاج، لكن الأسلوب ذاته ساعد أيضا في كسر حاجز الخوف لأن استخدام الشرطة للرصاص الحي ضد المدنيين يؤشر بوضوح على حالة الضعف التي بلغها النظام البوليسي المتهاوي.

كانت لدى النظام التونسي في بداية الحركة الاحتجاجية فرصة مهمة للتجاوب مع مطالب اجتماعية فئوية مشروعة تتعلق أساسا بتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الحريات والحقوق الأساسية وتوفير شروط الحياة الكريمة للشباب، بيد أن أسلوبه العنيف في قمع المتظاهرين ولغته الخشبية الرافضة لمنطق الحوار، أدت بصورة تصاعدية لزيادة سقف المطالب لتتحول إلى مطالب سياسية محضة لا تدعو فقط للإصلاح والتغيير بل تنادي بسقوط النظام ورحيل رموزه ورجالاته.

إن الانتفاضة الشعبية في تونس تقدم في الواقع صورة تقليدية لحركة احتجاجية تبدأ بمطالب اجتماعية اقتصادية، تصطدم بقمع النظام وتجاهل مطالبها، لتنتهي سياسية بشعارات الثورة والتغيير الجذري، لكنها تقدم من جهة أخرى صورة جديدة وغير معتادة من حيث اعتمادها في مجال التعبئة والاتصال على الوسائط التكنولوجية الحديثة المتاحة في الفضاء السيبراني المفتوح والعصي على أجهزة الضبط والرقابة الرسمية.

لقد أشارت إحصائيات عديدة في وقت سابق إلى تنامي عدد المدونين (Blogger) على الإنترنيت في المنطقة العربية وتزايد عدد الصفحات والمنتديات العربية على مواقع التواصل الاجتماعي، مقابل عجز الأجهزة الرقابية الحكومية في مواجهة تصاعد تأثير المحتويات المختلفة للمواقع الإلكترونية في اتجاهات الرأي العام، فتكنولوجيا السايبر فتحت فضا جديدا لقوى المجتمع مكن المعارضة من تحقيق مكاسب مهمة في مجال التسابق لكسب السيطرة على الأفكار والقيم والمعلومات، ومكنها أيضا من تقنيات جديدة للاحتجاج يصعب على نحو متزايد منعها أو ضبطها.[27]

لكن الحالة التونسية شكلت سابقة من حيث توظيف هذه التكنولوجيات في عملية الدعوة والتعبئة الواسعة للمحتجين والمتظاهرين لم تجدي معها محاولات التشويش والحجب التي تعرضت لها الكثير من المواقع والمنتديات الإلكترونية.

لا شك أن من بين أهم الأسباب التي ساهمت أيضا في الانهيار السريع للنظام السابق في تونس هي حالة التخبط التي كانت تعيشها الدوائر الضيقة للسلطة، فالنظام كان قد وصل إلى مرحلة متقدمة من غياب الأفق المستقبلي، وقلة الخيارات المتاحة لاستمرارية نفس القيادة بالإضافة إلى زيادة وتيرة التنافس بين عصب النظام على المكاسب والامتيازات المادية، دون التقليل من أهمية عامل المراهنة على دعم ومساندة القوى الغربية، التي اعتبرها النظام ورقة مهمة في مواجهة المعارضة الداخلية، لكن التجربة التونسية أكدت مرة أخرى أنها مراهنة خاسرة.

رابعا: المنطقة العربية وتحديات المرحلة القادمة

من المؤكد الآن أن المنطقة العربية تعيش مرحلة تحول فارقة وحاسمة في رسم شكل وطبيعة الأنظمة السياسية التي ستسود المنطقة مستقبلا، فالمخاض السياسي العميق الذي فجرته انتفاضة الشارع التونسي سينتهي إلى تشكيل واقع جديد يختلف بصورة جذرية عن الصورة النمطية التي شكلتها عقود متتالية من الممارسات الدكتاتورية لأنظمة اختلفت كثيرا في مسمياتها لكنها تشابهت في أدوات اشتغالها ونمط حكمها.

ففي هذه المرحلة المهمة قد يبدو سؤال الإصلاح السياسي متجاوزا، وغير مواكب لسير الثورات العربية المتلاحقة، إذ أن المشروع الإصلاحي بني أساسا على تصحيح سير المنظومة القائمة وفق الآليات التي تتيحها من أجل تلافي مخاطر الانهيار التام للمنظومة ككل، لكن الواقع الذي نقرأ ملامحه في تونس أو في مصر اليوم يشير إلى سقوط النظام بكل رموزه ورجاله ومؤسساته وقيام شرعية ثورية جديدة تطالب بإعادة البناء السياسي للدولة من الأساس بشكل يحيلنا إلى وضع يتجاوز بكثير مرحلة الإصلاح التدريجي السلمي والهادئ.

لقد كان المشروع الإصلاحي في وقت مضى مفتقدا إلى الدعم الشعبي والمساندة من مختلفة قوى الشارع، لكن تلك القوى حين انخرطت في مسار التغيير، رفعت عارضة المطالب أعلى من مستوى الإصلاح ودفعت باتجاه التغيير الجذري للوضع القائم.

من الدروس المهمة التي قدمتها التجربة التونسية أن نجاح مشروع الإصلاح السياسي مرهون على الأقل بعاملين حاسمين:

أولا: مدى بمصداقية القوى التي تقوده أو تدعوا إليه، والأنظمة العربية قد استهلكت طيلة العقد الماضي على الأقل، ما بقي لها من مصداقية شعبية باجترار الخطاب الإصلاحي دون أي خطوات جدية في الاتجاه الصحيح.

ثانيا: حسن اختيار التوقيت الملائم لطرح المبادرة، بحيث لا يبدو الإصلاح مشروعا طوباويا بعيدا عن نبض الشارع، ولا يظهر أيضا على أنه خيار أخيرا تلجئ إليه الأنظمة المتهاوية في اللحظة الأخيرة.

الأقطار العربية التي لم تعرف بعد حراكا شعبيا حادا، لن تبقى إلى أمد بعيد في معزل عن التطورات الحاصلة في دول الجوار، فنظرية "العدوى الديمقراطية" ليست مقصورة على انتقال عدوى الاحتجاج الشعبي باستنساخ وسائله وأساليبه من دول الجوار، بل إنها تمتد فيما بعد إلى تقليد المؤسسات والممارسات الديمقراطية التي يمكن أن تقوم في تلك الدول. لدى يتعين على الأنظمة في تلك الأقطار أن تبادر بإرادة وطواعية إلى مباشرة إصلاحات جادة وحقيقية، فمهما قد تكون تلك الإصلاحات مكلفة للنخب الحاكمة لاحتمال فقدها لامتيازات أو مكاسب سياسية ومادية، فإنها ستكون أفضل من تحمل تبعات الانتفاضة الشعبية التي هي خيار مكلف جدا لتلك النخب وللدولة والمجتمع ككل.

لقد أكدت التجربة التونسية أن تأجيل الاستجابة الفعلية لمطالب الإصلاح، لا يوفر للنظام سوى فسحة مؤقتة من السلم والاستقرار الهش الذي سرعان ما ينهار أمام ضغط المطالب الشعبية، كما أن إمكانية التنبؤ والتوقع بمسار تطور الاحتقان الشعبي إلى عمل احتجاجي واسع عملية غير متاحة بصورة دقيقة، ما يضع النظام أمام تحدي حقيقي، لاستباق التحرك الشعبي بإصلاحات جادة وعميقة.

لا يزال الخيار الإصلاحي قائما بالنسبة لبعض الدول العربية، بل إنه أصبح يشكل ضرورة حتمية في بعض الحالات، لأن الانتفاضة الشعبية التي هي المخرج الأخير بالنسبة لقوى الشارع لن تجد نفس أرضية النجاح في كل الدول العربية، خصوصا تلك التي تشهد مجتمعاتها نزوعا شديدا نحو الانتماءات القبلية الضيقة، أو تعاني من تنامي النزعة الطائفية، حيث يسهل تحوير مسارات الاحتجاج وإصباغها بألوان قبلية وطائفية تفقدها المشروعية وتفتح أبواب الفتنة والفوضى الداخلية.

لذلك يعتبر المدخل الإصلاحي خيارا عقلانيا للنخب الحاكمة والمعارضة في آن واحد، فالنجاح في تحقيق إصلاح سياسي تدريجي سيحمي النخب الحاكمة من تبعات الانهيار المفاجئ للنظام ويوفر لها في النهاية مخرج مشرف، أما بالنسبة لقوى المعارضة فتدرك أن الخيار الثوري الذي قد يكون الحل الأخير

لتغيير أنظمة أصبحت عصية على الإصلاح، حل ممكن لكنه عالي التكلفة بالنظر إلى المخاطر التي تهدد مسار التحول في المراحل الانتقالية لاسيما ما تعلق بمواجهة بقايا النظام، إدارة حالة عدم الاستقرار السياسي، وقدرة قوى المعارضة على بلورة رؤية مستقبلية تكون محل إجماع.

إن تقدير حجم تكلفة التغيير الجذري تتحكم فيه أيضا عوامل أخرى قد يكون من أهمها مدى نجاح الحركة الثورية في تونس ومصر في اختصار طريق التغيير وتخفيف حجم الأضرار المرحلية على بنية الدولة والمجتمع.

في المقابل تواجه النخب الثورية الجديدة في تونس ومصر تحديات صعبة لتحقيق أهداف وغايات الثورات الشعبية، فالنضال الشعبي من أجل الديمقراطية لم ينتهي بسقوط الأنظمة السابقة، بل هو بالكاد يبدأ الآن ومراحله القادمة تبدو أكبر أهمية و أكثر تعقيدا.

الخاتمة:

إن نجاح مشروع البناء السياسي في مرحلة ما بعد الانتفاضة الشعبية يبقى رهينا بتجاوز جملت من العقبات أو التحديات يمكن تحديدها في ثلاث نقاط :

أولا قدرة القيادة السياسية الحالية على تسيير المرحلة الانتقالية بنجاح، من خلال الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار والأمن في المجتمع، لأن من بين مطامح رموز المرحلة الماضية أو رهاناتهم هو سقوط الدولة في حالة من الفوضى وانعدام الأمن. أيضا القدرة على إدارة هذه المرحلة يعني تقليل حجم الخسائر المحتملة في مجال الاقتصاد وتخفيف انعكاساتها الاجتماعية والإسراع في إعادة عجلة الاقتصاد للاشتغال بصورة طبيعية، والقدرة على التعاطي مع المطالب الفئوية، التي تقوم في هذه المرحلة- من حيث لا تدرك- بإنهاك وتشتيت جهود الحكومات الانتقالية.

ثانيا قدرة النخب الجديدة على تثمين المكتسبات المنجزة بالسعي لوضع تصور مستقبلي لنظام الحكم يكون في مستوى التطلعات والتضحيات التي قدمها الشارع، وذلك مرهون بمدى وعي تلك النخب بأهمية المرحلة التي تمر بها الدولة، ففي تقدير أحد القضاة المصريين تعيش مصر اليوم مرحلة إنجاز أهم بكثير من الإنجاز الذي تحقق في تاريخ المصريين القدامى ببناء الهرم الأكبر.

ثالثا الوصول إلى بناء حد أدنى من التوافق السياسي بين مختلف الفواعل حول شكل ونمط المنظومة السياسية الجديدة، ومقومات النظام المستقبلي، وتجاوز مرحلة الحوار والنقاش الدائر حول مشروع الدولة والمجتمع، والتجاذبات الأيديولوجية بين التيارات السياسية المختلفة.

الهوامش:

[1] عزمي بشارة: "في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2007، ص 227.

[2] رائد العزاوي:"أمريكا والإسلام والإرهاب"، مصر:مكتبة مدبولي، سنة 2009،ص89.

[3] مصطفى كمال السيد (محررا):"الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006، ص14.

[4] ثناء فؤاد عبد الله :"آليات الاستبداد وإعادة انتاجه في الواقع العربي"، في علي خليفة الكوراي محررا"الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة2005، ص397.

[5] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 232.

[6] "بيان بشأن مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي"، جامعة الدول العربية، قمة تونس 22و23 ماي 2004.

[7] "إعلان تونس"، جامعة الدول العربية، قمة تونس 22و23 ماي 2004.

[8] البيان الختامي لقمة الجزائر، جامعة الدول العربية، قمة الجزائر 22و23 مارس 2005.

[9] الهيئة العامة للاستعلامات، "رحلة الدستور المصري"، ملف نشر بتاريخ مارس 2011، على الرابط : http://www.sis.gov.eg/VR/cons.pdf

[10] يمكن الإطلاع على مزيد من التفصيل في ، محمد فهيم درويش:"مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد"، مصر: دار النهضة العربية، 2010، ص 389.

[11] ناثان براون وميشيل دن :"التعديلات الدستورية المثيرة للجدل في مصر"، مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، http://carnegieendowment.org/files/questions_egypt.pdf

[12] خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 29 أكتوبر 2008، http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

[13] العربي صديقي:"إعادة التفكير في الديمقراطية العربية انتخابات بدون ديمقراطية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2010، ص126.

[14] محمد السيد سعيد، "النضال لشعبي في مصر من أجل الديمقراطية" في خليفة الكواري (محررا): "الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2007، ص 109.

[15] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 222.

[16] Nouredine SRAIEB, «Des droits de l'Homme et de l'état de droit dans la pensée politique Tunisienne du XIX siècle», Dans A.MAHIOU (réd) "L'ETAT DE DROIT DANS LE MONDE ARABE", CNRS, Paris.1997, p93.

[17] Rafaa BENACHOUR, "L'ETAT DE DROIT EN TOUNISIE" dans A.MAHIOU (réd) "L'ETAT DE DROIT DANS LE MONDE ARABE", Op.cit, p 252/

[18] رفيق عبد السلام بوشكلالة،"الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجا"، في علي خليفة الكواري(محررا)"الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة"،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2005،ص86.

[19] نفس المرجع، ص91.

[20] ناجي عبد النور،"الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، صيف 2001، ص131.

[21] Rafaa BENACHOUR, Op.cit, p246

[22] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 131.

[23] Rafaa BENACHOUR, Op.cit, p 247.

[24] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 131.

[25] رفيق عبد السلام بوشكلال،مرجع سابق، ص104.

[26] Jean-Philippe BRAS, « Croissance économique et autoritarisme politique en Tunisie » NAQD, n°19/20 Automne/Hiver, 2004, p166.

[27] العربي صديقي، "إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة2010 ، ص337.